الفصل الأول

التغيرات العالمية ما لها وما عليها

ظاهرة التغيرات العالمية – المفهوم والأبعاد

نشأة العولمة كأحد مظاهر التغيرات العالمية

أثار العولمة على الهوية الثقافية

التغيرات العالمية للعولمة والاقتصاد

التغيرات العالمية للعولمة اجتماعياً

ظاهرة التغيرات العالمية للعولمة إلزام أم اختيار

التغيرات العالمية للعولمة والسياسة

ظاهرة التغيرات العالمية للعولمة فخ أم منح

ظاهرة التغيرات العالمية للعولمة والتربية

ظاهرة التغيرات العالمية للعولمة والإدارة

ظاهرة التغيرات العالمية للعولمة والفصل الدراسي

ظاهرة التغيرات العالمية - المفهوم والأبعاد

إن الحقيقة التى لا يمكن إغفالها والتى زاد روادها وانتشر مفهومها فى نهاية القرن العشرين، وأصبح لا مناص من التفكير فى محتواها ومظهرها وخيرها وشرها، ونتائجها، وكيفية التعامل معها هى قضية العولمة globalization كأحد أهم مظاهر التغيرات العالمية وهى القضية التى كثر الحديث عنها ليس فقط على المستوى الأكاديمي، وإنما أيضاً على مستوى أجهزة الإعلام والرأى العام والتيارات السياسية والفكرية المختلفة، وأصبح هناك سيلا هستيرياً فى الحديث عن هذا الموضوع، ولم يعد الأمر يقتصر على مساهمات الاقتصاديين وعلماء السياسة أو المهتمين بالشئون العالمية، بل تعدى الأمر ليشمل مساهمات الاجتماعيين والفلاسفة والإعلاميين والفنانين وعلماء البيئة والطبيعة، وشاركهم فى حلبة السباق التربويون باعتبارهم أصحاب مصلحة فى كل ما يجرى على الساحة العالمية، ومن جهة أخرى فإنه لا يجوز مطلقاً أن يتناول العالم كله قضية تتعلق بتغيير العالم ولا يكون للتربية دوراً بارزاً فيهما، ولأن قضية العولمة لها من الجوانب والزوايا الكثير مما يثير إهتمام كل هؤلاء كل حسب موقعه على الخريطة الإنسانية والوظيفية، ولكن وسط هذا الكم الهائل من الكتابات عن العولمة يكاد أى إنسان أن يحار فى كيفية الإلمام بهذا الموضوع أو فهم حقيقته، خاصة أن الكاتب عادة ما يتناول موضوع العولمة من زوايا خلفيته الثقافية والوظيفية، فالإقتصادى يتناول العولمة من الزاوية الاقتصادية، وكذا الاجتماعى والثقافى والسياسى والإعلامى والتربوي... إلخ.

ولهذا أصبح يوجد الآن ما يشبه التخصص فى تناول قضية العولمة حتى يمكن أن يتم التناول بالمستوى العلمى المطلوب، ويصل إلى درجة مناسبة من التحليل العميق لتلك القضية المهمة والخطيرة، التى تكمن أهميتها فى أنها

أصبحت ظاهرة على المستوى العالمى كله كما تصبح خطورتها فى التردد بين الإقدام أو الإحجام فى التعامل معها وأصبح كثيراً ما يتردد فى وسائل الإعلام المختلفة مسموعة أو مرئية أو مقروءة (تغيير النظام العالمى الجديد) أو (الكونية) والتعبيرات الثلاثة وما يشابهها من مرادفات تمثل معانى عديدة وكثيرة ظاهرها يعتقد البعض فيه الرحمة أما باطنها فهو فى فكر صاحب الفكرة أو متبنى القضية، ولكن حتى الآن لا نستطيع أن نقول أن هناك إجماع فكرى لدى جماعة المتخصصين فى أى من المجالات التى تناولت قضية العولمة، شعائر للتغيرات العالمية فالبعض يؤكد على أنها (شكل تنظيمى للمجتمع البشرى يكفل له كلاً من التقدم المادى والرقى المستمر والاستقرار والسعادة والحرية) وهذا رأى المتفائلين الذين يرجون الخير للعالم النامى والفقير، وبإعتبار أن الدولة الغنية مسئولة أمام المجتمع الإنسانى عن التكامل العالمى والأخذ بيد الفقراء والعمل على إسعادهم بكل ما لديهم من إمكانات وموارد، واعتقاداً قوياً فى أن هذه الدولة الغنية استفادت من الدول الفقيرة والنامية كموارد للخامات وسوقاً للمنتجات.

والبعض يعرفها على أنها (تحول العالم إلى نظام السوق الحر والاعتماد المتبادل بين دول العالم، وكلمة الاعتماد المتبادل تدل فى ظاهرها على تحقيق العدالة والتوازن بين الدول لتحقيق التكامل فى الأخذ والعطاء).

ويذهب البعض إلى ما هو أكثر من ذلك خطورة، فيؤكد أن العولمة هى (التوحيد الثقافى للعالم كله) وهذا يعنى أن الدول القوية التى تملك وسائل بث إعلامى قوى سوف تتمكن من نشر أفكارها ومبادئها وثقافاتها دون النظر إلى ثقافة الدول الأخرى وما فيها من خير ونفع لأبنائها.

وقد يكون خطر العولمة فى الجانب الثقافى من أخطر مظاهر العولمة حيث تملك الدول القوية وسائل إعلام قادرة على تغيير الأنماط والاتجاهات إلى النحو الذى تريده تلك الدول.

وبالرغم من الاختلاف أو الاتفاق على سلبيات أو إيجابيات قضية العولمة إلا أنها أصبحت ظاهرة تتسع فى شكلها ومضمونها، وأصبحت تفرض نفسها مرة بالقوة الاقتصادية لمن يملكون تلك القوة وأسبابها ومرة بالغزو الثقافى بوسائله المختلفة، وإذا كانت العولمة هى انفتاح على العالم، فهى حركة متدفقة بكل أنواع الموجات الثقافية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية الضارة والنافعة.

ويعتقد بعض المفكرين والمهتمين بقضية العولمة بأن عمليات العولمة تزداد فكراً وتنفيذاً لدى معتنقيها ومؤيديها، حتى أن بعض المصطلحات المهمة التى شغلت الفكر والعمل طويلاً مثل (العالم الثالث) و(التحرر) و(التقدم) و(حوار الشمال والجنوب) و(التنمية الاقتصادية) لم يبق لها فى ساحة العولمة أى معني، خاصة أن العالم الذى يملك القوة والمعرفة لم تعد تشغله مشكلات البلاد النامية بالصورة التى كانت عليه فى ذهن بعض الرجال الذين يعرفون حقوق البلاد والعباد على الدول المتقدمة، وأصبح الشغل الشاغل لتلك الفئة القليلة المتعولمة أن تخضع لها الفئة الكثيرة بفعل ضغط العولمة، ولا شك أن قضية العولمة ذات أبعاد متعددة ولكل بعد محاور مختلفة، وأهم من ذلك كله أن الجميع فى ترقب وحذر من تلك الأبعاد والمحاور، وهذا يجعل رجال التربية أمام مسئولية ليست بالسهلة أو اليسيرة، ولا هى بالصعبة أو العسيرة، وتلك محاولة من الجميع أن يتفهموا القضية، ويعمقوا الفهم ويختاروا المناسب منه لشخصية وطنهم منطلقين من الحديث الشريف (لا ضرر ولا ضرار).

نشأة العولمة كأحد أهم مظاهر التغيرات العالمية

لم تكن العولمة فكرة طارئة أو ومضة فجائية ظهرت فى ساحة الفكر العالمى من غير بشير أو سابق إنذار، ولم تظهر كإختراع فى عالم الأدب والفكر والسياسة لاستقطاب جماعة من البشر فى دول مختلفة يجعلون منها هدفاً ووسيلة، ولكن للعولمة أسباب وجذور مهدت لها الطريق وشقته لها بقوة قنوات الإتصال السريع، هناك العديد من المسببات ساهمت فى نشأة العولمة وتعميق جذورها فقد بدأت الصورة مباشرة نتيجة الانفجارات المعرفية المتلاحقة والمتتالية، والتى أسهمت فى ثورات تكنولوجية متعددة أدت إلى زيادة الكم المعرفى لدى من يملكون مقومات تلك الثورة، حتى أضحت المعلومات قيمة كبرى يستطيع من يملكها أن يتحكم فى العالم كله بالرغم من أن موجة الإستقلال التى اجتاحت معظم دول آسيا وافريقيا بعد الحرب العالمية الثانية والتى كان من المفروض أن تؤدى إلى تحقيق الاستقلال الإقتصادى والثقافى والإعلامى بالصورة الكاملة، ولكن سرعان ما تبدد هذا الأمل تحت سعير نيران العولمة التى استخدمت مقومات ثورة المعرفة فى إخماد ثورة الاستقلال فى تلك البلاد، وأصبح الشغل الشاغل لأصحاب العولمة أن يجمعوا أكبر قدر من شعوب العالم تحت لواء فكرهم، والإيمان بمبادئهم، ومن ثم ساهمت هذه الأفكار فى نشأة التكتلات الإقليمية الدولية كقوة اقتصادية تستطيع أن تهيمن بهذه القوة الاقتصادية على مقدرات وسيادة الدول الفقيرة أو التى تحتاج إلى دعم ومساعدة القوة الاقتصادية، وبذلك يمكن القول أن التكتلات الإقليمية اقتصادياً وسياسياً كانت من العوامل الأساسية التى نشأت فيها فكرة العولمة وغرست فيها جذورها حتى تتمكن من النمو والإزدهار.

ومهما حاولنا إيجاد أسباب لنشأة العولمة لن نجد سبباً أقوى من تكنولوجيا المعلومات (informationtechnology) وهى أحدث ما أحرزه التطور

التكنولوجي، وقد ساهمت تلك المفرزة فى إلغاء حواجز الوقت والمسافة، ولقد تلاشت المسافات، وأضحى العالم تحت سيطرة وسائل الاتصال الإلكترونى مكاناً واحداً وبالتحديد الدقيق نقطة واحدة لا قطر لها ولا وتر، ومن هنا تمكن أصحاب فكرة العولمة أن يطمئنوا تماماً إلى إحكام القبضة على العالم على الرغم منه وبدون إرادته.

والمستبصر فى مستحدثات تكنولوجيا المعلومات يرى العالم كله على شبكة الإنترنت وهى شبكة المعلومات العالمية (الشبكة العنكبوتية) ولا شك أن تلك التكنولوجيا وضعت العالم تحت أسرع وأقوى تأثر بالأحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية، وأصبح أى تطور فى العالم ترى آثاره فى كل مكان فى نفس اللحظة وكأن المسافات والأزمان قد تلاشت تماماً.

ومن خلال هذا التطور الهائل فى ثورة المعلومات من خلال (الشبكة العنكبوتية) أصبح كل شيء ممكن وليس هناك شيئاً مستحيلا، ومن هنا أصبح العالم فى قبضة اليد الواحدة التى تملك بركان المعلومات وتتحكم فيه، إذا بهذه اليد الواحدة تستطيع أن تفتح فوهة بركانه على ما تغضب عليه أو من يعصى لها أمراً، وبنفس اليد يغلق تلك الفوهة فلا يرى منه إلا كل جميل ومفيد، وليس ذلك بغريب على العالم، فقد قالوا قديماً فى الأمثال العلم سلاح ذو حدين أحدهما يعطيك خيراً والآخر يعطيك شراً، ولكن كان هناك قسطاً من الإختلاف فلا يمكن استخدام الشر كوسيلة مباشرة فى غزو العالم أو السيطرة عليه لذلك لنا أن نقول أن التطور التكنولوجى السريع وثورة المعلومات ساهمت بصورة أو بأخرى فى قيام التكتلات الإقليمية بغرض الدفاع عن الموارد، ولضمان توزيع المنتجات ولعدم التعرض للغزو الاقتصادى من القوى الأخرى فقد قام فى نهاية الخمسينات فى القرن العشرين التكتل الأوروبى ثم تكتل جنوب شرق آسيا وتكتل أمريكا الجنوبية، ولا شك أن أمريكا الشمالية تكتل سابق من خلال اتحادها الفيدرالي،

وأخذت تلك التكتلات الدولية أشكالاً متعددة هدفها الأول الحفاظ على قوتها والدفاع عن نفسها من سيطرة التكتلات الأخري، وأصبح التكتل وحدة اقتصادية ظاهراً وسياسيه باطناً.

واستطاعت العولمة أن تغرس جذورها بقوة مع النظرة الإقتصادية الجديدة وبالتحديد فى أبريل ١٩٩٤م حين أعلن بمدينة مراكش بالمغرب عن قيام النظام التجارى العالمى الجديد حيث بدأ تنفيذ الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة والتى عرفت باسم الجات G.A.T.T وهذا اختصار للأسم الإنجليزى general agree menttarrif & trade حيث بدأ تنفيذ الاتفاقية العامة هذة اعتباراً من بداية ١٩٩٥م وتقضى الاتفاقية بتحرير تدريجى زمنياً ونوعياً للتجارة العالمية فى السلع والخدمات والملكية الفكرية.

وقد أدى إبرام هذه الاتفاقية وما تتضمنه من خفض تدريجى للتعريفة الجمركية ولحصص الإستيراد إلى الإسهام فى عولمة التجارة والاستثمارات وجعلها أيسر على نطاق أسواق الدول الأعضاء فى هذه الاتفاقية والتى تمثل حوالى ٩٣% من دول العالم.

وإذا كانت حرية التجارة بداية لفتح قلوب البشر فى كل مكان على المنتجات فى كل دول العالم فهذا شيء قليل مقابل ما تتضمنه الاتفاقية فى تحرير الملكية الفكرية وجعلها تسبح فى العالم كله بغير ضابط ولا رابط، وتقدم فكرها متحررة من كل قيد وخوف، فمن الذى يضمن للعالم الذى له دياناته السماوية وكتبه الإلهية ورسله وأنبيائه أن يسلم من هذه الأفكار، ويحمى أجيال الغد من أن يدس له السم فى الدسم وتحت شعار حرية الرأى حق مكفول للجميع بالإتفاقية الجاتية التى تأتى مرة بسلة سلع للبطون فتشبعها، ومرة سلة فكر للعقول فتحولها إلى ما تريد.

ولا شك أن تلك الاتفاقيات شكلت أسباباً وجذوراً للعولمة ونشأتها وقد إلتهم جشع الرأسمالية كل أوراق الفقراء الذى تشدق من قبل فى أنه راغب فى اسعادهم، وتعويض أيامهم السوداء، ولكن ما لبث أن كشر عن أنيابه وأظهر ماخبأ فى نفسه بأن السعادة الحقيقية فى التخلص من الفقراء، ولا يهم التخلص بأى شكل من الأشكال، وبأى صورة من الصور.

أثار العولمة على الهوية الثقافية:

إن الحديث عن العولمة والهوية الثقافية يأخذنا إلى نقطة الإنطلاق إلى أهمية إدارة الفصل من المنظور الثقافى، حيث ثبت بالدليل القاطع أن الهدف الأعلى للعولمة هو محور كل مظاهر الثقافات الأصيلة، حتى تصبح الشعوب القديمة بلا هوية ثقافية، وتتحول الأجيال إلى أوراق جافة تطحنها طواحين العولمة لكى تنال منها ما تشاء وقتما تشاء.

ولايستطع أن شخص فى أى مكان فى العالم أن يخفى معالم المحو الثقافى على ذاته وأسرته وعشيرته وبلده ووطنه، لأن ذلك الوباء قد إنتشر بصورة لايمكن إخفاءها أو إغفالها أو الدفاع ضدها. وإذا كان العالم بالفعل والبراهين أصبح قرية صغيرة، فإن ذلك ينعكس على ثقافات الشعوب ونظمها الإجتماعية، وبكل تأكيد سوف تصطدم الغزوات الثقافية الحاملة لبذور العولمة بالثقافات الوطنية لكل شعوب العالم القديم سواء كان ذلك الآن أو بعد حين من الزمان. وهوية أى شعب من الشعوب القديمة تتمثل فى لغته وقيمه ودينه وأخلاقه ونظمه الأجتماعية.

وبدلاً من أن تتيح العولمة قيام تفاعل إنسانى متكامل بين مختلف الشعوب لكى يتحقق الوئام الإنسانى والتعاون الإجتماعى تحولت إلى محرقة لإبادة كل ما هو ثقافى أصيل لدى الأوطان والشعوب ذات الحضارات القديمة ومن أهم

ماتعتمد عليه العولمة فى تغيير الهوية الثقافية للأوطان هو التدفق الإعلامى الأحادى الجانب السلبى الهدف، وأصبح لزاما على الدول القوية أن تحرص على عدم التوازن التكنولوجى، حتى تخضع شعوب الدول (النامية) راضخة فى التنازل عن مقوماتها الثقافية، جريا وراء الأنهمار الإعلامى المرئى فى فضائيات الدول القوية لمشاهدة مالا يمكن مشاهدته فى الإعلام الثقافى المتواضع بالأوطان فقد أصبحت التبعية الإعلامية بداية الخيط لدخول شباك العولمة وأحياناً تكون مرغمه على ذلك.

وبالرغم من إحساس الدول النامية بخطورة العولمة على الهوية الثقافية ورغبتها الملحة فى عقد مؤتمر للتوصل إلى اتفاق جديد على المفاهيم الثابتة وما أطلق عليه (القيم الخيرية) والتى يجب الحفاظ عليها بالنسبة لكل وطن وعدم المساس به. وقد تم ذلك فى الندوة الدولية التى عقدت بالمكسيك عام ١٩٧٦م والتى تم التأكيد فيها على أن الإعلام حق إجتماعى لكل شعب، وأحد وسائل التحرر الفكرى من السيطرة الأيديولوجية لمساعدة المواطنين على المشاركة فى عملية اتخاذ القرارات بموضوعية مطلقة وبحيث تحافظ على تراثهم ومقدراتهم الوطنية، ولكى يبدو أن العالم الثالث يحلم بشيء غير الذى يحلم به العالم القوى الذى يعطى تعليمات محدده لوسائل إعلامه بشأن التغطية الإعلامية للأحداث العالمية وضرورة أن تخدم أغراضه وأهدافه التى رسمها حين خطط للعولمة الثقافية للدول النامية.

وقد أشار أحد المسئولين بوكالة رويتر البريطانية إلى قضية الموضوعية فى تقديم الخدمة الإعلامية وأكد أنها خدعة كبرى من الدول التى تملك إلى الدول الفقيرة التى لا تملك.

ومن ثم علينا أن نتأكد أن العولمة غير المتكافئة هى استعمار ثقافى جديد وسريع لتدمير الهوية الثقافية للعديد من الشعوب، والمتصفح لخريطة العالم الآن لا تحتاج إلى دليل لأثبات خطورة العولمة.

التغيرات العالمية للعولمة والاقتصاد

إن فكرة العولمة والإقتصاد فى هذا المقام ليست فكرة مقحمة على موضوع الكتاب أو على محاورة لأن العولمة بدأت بفكرة اقتصادية، كما أن الاقتصاد أصبح لغة العالم كله، غنية وفقيرة متقدمة ومتخلفة، ولم يعد هناك أى شيء صغر أو كبر ليس فيه اقتصاد، وليس أدل على ذلك من تحويل الوقت إلى اقتصاد، وتحويل التربية إلى اقتصاد، وبذلك يتأكد لنا بالدليل المادى والمعنوى أهمية الاقتصاد وضرورته وأهمية تناوله فى هذا المقام. ورجعة سريعة إلى موضوع تحويل الوقت إلى اقتصاد وتداخل العولمة فيهما، فلولا تلاشى الوقت بفضل التطور التكنولوجي، أو بمعنى أوضح اختصار الوقت إلى أقل وقت ممكن فى استغلاله كنتيجة مباشرة من افرازات التطور المعرفى التكنولوجى لما استطاعت فكرة العولمة وقضاياها أن تأخذ هذا التسارع وذاك الاهتمام من الصغير والكبير ومن العالم والمتعلم فى كل بلدان العالم.

وإذا كان الاقتصاد مقياس كل تقدم وأمل كل فرد وجماعة وشعب للوصول إلى مستوى الطموح الذى ينظر إليه الجميع، فلا ضير أن تكون لغة الاقتصاد هى لغة السياسة ولغة الفلاسفة فى التاريخ المعاصر، إذاً يتحول الإنسان بما يملك من معرفة إلى كم اقتصادي، وبذلك تتحول كثير من القيم إلى أوزان، وليس بعيداً عنا ذلك، حتى أقرب الأمور التى تمثل نوع من الرفاهية المسلية حين نسمع عن بيع اللاعبين لكرة القدم أو غيرها من الألعاب الأخري، ويصل

ثمن اللاعب إلى رقم معين يمكن أن يقيم مصنعاً أو أن يبنى سكناً لجماعة كبيرة من البشر، أليس هذا تحول القيمة إلى اقتصاد.

وأصبح هناك فئة مستحدثة فى نشاطها الاقتصادى وهى المتاجرة فى البشر الذين يملكون المواهب المختلفة سواء عقلية أو رياضية أو فنية، والأغرب من ذلك أن هذه الفئة أصبحت من الفئات الرأسمالية وأن تجارتهم راجت وانتشرت وسوف تصبح أكثر رواجاً فى عالم العولمة الاقتصادية وتحرر العباد فى كل البلاد من قيود المعنى والقيمة المطلقة إلى قيود الأرقام والأموال للهروب من شبح الفقر.

وأهم ما يمكن أن يناقش فى موضوع العولمة والإقتصاد هو مناقشة قضية التجارة العامة العالمية والتى سوف تؤدى إلى إنصهار مختلف الاقتصاديات المحلية والوطنية والإقليمية فى اقتصاد عالمى موحد، حتى صار العالم سوقاً واحدة، وأصبحت التجارة العالمية وكأنها فى نمو مطرد يستفيد منه الجميع، بعد أن غدا العالم قرية كونية متشابهة ينمو ويتلاحم بجميع أجزائه.

ويذكر هانس ربيتر مارتين، وهارالد شومان الكاتبان الألمانيان فى كتابهما **فخ العولمة** إنه مع نمو العولمة يزداد تركز الثورة فى أيدى قلة، وتتسع الفروق الإقتصادية حتى أن ٨٥٣ شخص فى العالم يمتلكون ثروة تضاهى ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان الأرض أى ما يزيد على ٢/١ سكان المعمورة كلها، وهذا يعنى أن قلة تعد بالمقارنة على أصابع اليد الواحد يمتلكون المال والتجارة والمدخرات والموارد ويسيطرون عليها تماماً، ومن ثم فهم يملكون العالم بكل معالمه ويملكون تغيير المعالم السياسية والاقتصادية فى أى مكان فى العالم متى رأوا ذلك وأرادوا، وتلك قضية الاقتصاد المتعولم.

هذا وقد يشعر الإنسان بالأمان لأسباب عديدة أولها أن الاقتصادى يرغب دائماً فى مستهلك جيد لمنتجاته، وبالتالى فهو فى حاجة إلى تلك الشعوب لكى يظل ينتج ويربح، ولكن الطامة الاقتصادية فى العولمة حين تباع العقول والأفكار وتصبح التجارة فيها مشروعة، وبالتالى تنهب الثروات الحقيقية الطبيعية والتى هى محل طمع الطامعين لتخريب الأوطان من العلماء المخلصين.

ومن المفارقات الاقتصادية لفكر العولمة هو أن تستأثر قلة من السكان بالشطر الأعظم من الدخل الوطنى والثروة القومية، فى حين تعيش غالبية السكان بالكاد على والقليل من متطلبات الحياة وضرورراتها. وهذا التفاوت الشاسع فى توزيع الدخل والثروة سواء على الصعيد العالمى أوالقومى لم يعد بالأمر المزعج، بل بات فى رأى منظرى العولمة حقاً مشروعاً فى حلبة التنافس الاقتصادى العالمى الضاري.

ولقد أصبحت قضية الاقتصاد العالمى الجديد فى العالم المتغير قضية حوار على أعلى مستويات التنظيم الدولى الرسمى العالمى وغير الرسمى لأنها أصبحت ذات أهمية تاريخية لا يمكن إغفالها لما تمثله من تأثيرات مستقبلية على حركة تقدم الشعوب ونموها وطموحها وآمالها.

ولكن بالرغم من كل الجهود المبذولة لتحسين المستوى الاقتصادى العالمى خاصة فى دول العالم الثالث إلا أن ذلك لا يبشر بتحسن ملموس وسريع فى الأوضاع الاقتصادية لتلك البلاد وكذلك فى علاقة الدول المتقدمة مع غيرها من الدول النامية، وأصبح التدهور الاقتصادى سمة ملاصقة للدول النامية، واتخذت الدول المتقدمة شعار العولمة الاقتصادى فى منح الدول النامية معونات وقروض، ولكنها استردتها بصورة خبيثة فى شراء معداتها ومنتجاتها، واصبحت هذه الدول النامية مدينة بمبالغ كبيرة لهذه الدول، والأخبث من ذلك فى

فكر العولمة أن تعطفت على هذه الدول بفترة سماح فى سداد الأصل مقابل سداد الفائدة وتلك كارثة العولمة الاقتصادية.

كل ذلك ساهم بصورة أو بأخرى فى تعطيل النمو الحقيقى للشعوب الفقيرة، ولم يعد هناك أى مخرج من سجن العولمة الاقتصادى تحت شعار احترام آليات السوق العالمية حتى أصبح أمراً طبيعياً أن تسيطر على السوق الاحتكارات العالمية أو ما يسمى الآن بالشركات المتعددة الجنسيات، ولذلك هى تعمل بشكل مخطط ومنسق ومنظم ضد مصالح الدول النامية التى لا قبل لها بالتأثير على السوق متفرقة، ولا يمكن أن نقول قول المتشائمين فى أن الاقتصاد المتعولم كله شر ولكن وبالضرورة لابد من عناصر خير يجب أن نبحث عنها ونحاول استغلالها حتى يمكن البحث عن مخرج مناسب من سجن العولمة الاقتصادي، وحتى يمكن أن نحقق لأنفسنا قدراً مناسباً من التحرر السياسى والقدرة على استغلال القوى والموارد البشرية فى الدفاع عن الهوية الثقافية حيث قال علماء السياسة **من لا يملك طعامه لا يملك حريته** فإذا كان فى هذه المقدمة الكثير من الصواب فمن الضرورى أن يكون لذلك إنعكاساً مباشراً على عقول الأجيال القادمة فى الفصول الدراسية بفكر جديد يسمح لهم بإقامة نظام عالمى جديد متوزان ويسمح بقدر مناسب للدول النامية وشعوب العالم الثالث حتى لا تكون مصدراً للمواد الخام وسوقاً لبيع المنتجات فقط وتصبح أحدى حلقات سلسلة العالم القوى يحركها بأحد أصابعه المالكة لمحور الحركة وبالتالى يصبح جميع الأفراد مستهلكين فى سوق المنتجين.

التغيرات العالمية للعولمة اجتماعياً

تظن الغالبية العظمى من شعوب العالم أن العولمة سوف تظلهم برحمتها، وأفكارها الاجتماعية، وتمد يد العون لكل محتاج، وهذا أمل كلنا نرجوه، ولكن

ليست كل الآمال تحقق بالأحلام، فالنظرة الموضوعية لاقتصاديات العولمة تشير إلى أمور غير ذلك ومن ثم علينا أن نتعقل الأمر ونحسب له ألف حساب خاصة حين نتحدث عن النظم والانساق والبناء الاجتماعي، فيجب أن تكون لنا فلسفة ذات استراتيجية عميقة ولنا فكر نعتمد عليه، ولنا فيما قالوا الحكماء عظة **منذ متى أعطى فاقد الشيء شيئاً** وهذا يكفى ولكن علينا أن نحاور هذه المقولة بموضوعية وإيجابية، ونبتعد تماماً عن الخيال أو التميز، فالذين تهمهم عولمة العالم اقتصادياً بكل تأكيد هم مجموعة من أصحاب المال، ورغبتهم فى جمع المال تفقدهم القلب وما حوى من رحمة وشفقة وعطف وتعاطف، والناظر إلى كل الأديان السماوية، اليهودية، المسيحية والإسلام، يتأكد من أنها ذمت أصحاب المال الذين لا يعطون من يحتاج حقه، ويظلمون بالمال كل من يخالفهم، وخير دليل على ذلك قول الله تعالى فى سورة (الإسراء) **﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾** وبالشرح المختصر لهذه الآية الكريمة فإن أصحاب المال غالباً هم أصحاب الفساد فى الأرض، لأن المال غاية لا تدرك وفى سبيله تهون الأشياء كلها، والتاريخ ينبؤنا بقصص أصحاب المال الذين عاثوا فى الأرض فساداً، مرة لجمعه وتحصيله وألف مرة للإستمتاع به بغير ضابط أو رابط حتى ولو هدمت القيم وهلك المخلصون، ولا شك أن هدم القيم هدف خفى غير مباشر لأصحاب المال حتى يستطيعوا جمع أكبر قدر من المال بدون حسيب أو رقيب، فلا ضير أن يموت الناس مقابل أن يكسب صاحب المال مزيداً من المال، والموت هنا ليس المقصود به العدم والفناء فقط، بل الموت بأنواعه حتى الموت المعنوى ولا شك أن الموت المعنوى أقسى أنواع الموت، فبيع الكرامة موت، وبيع الأوطان أكبر موت.

كل هذه الأمور ذات أهمية قصوى فى زمن العولمة خاصة من الجانب الاجتماعى الذى هو الوجه الآخر للعملة فى أى فكر وفى أى مكان، ولكل

الشعوب على مختلف مستوياتهم الاقتصادية والإجتماعية، حتى غالبية علماء الاجتماع والاقتصاد يرفضون إطلاق لفظ اقتصادى منفرداً أو اجتماعياً منفرداً، ولكن غالباً ما يذكرون لفظ (اقتصاد اجتماعي) أو (اجتماعى اقتصادي) وتعنى socialeconomic، وذلك ليس غريباً على عقول العلماء أو الشعوب فى أن لكل تغير اقتصادى تغيير مصاحب فى الجانب الاجتماعى فإذا ازدهر السوق وانتعش الاقتصاد فى أى مكان تحو ل الشعب من حالة الفقر الاجتماعى إلى الرفاهية الإجتماعية وتحول سلوكهم الإجتماعى بصورة تتفق والمردود الاقتصادى الذى ارتفع، وإذا كان مع الغنى الفخار والزهو فلا شك أن مع الفقر الذل والإنكسار، ولا يخفى على أحد سلوك الذل وحركة المذلول فى سؤاله وقيل فى الأمثال (حتى فى السؤال مذله) ولأن الله سبحانه وتعالى لا يرضى لعباده الذل فقال فى سورة الضحى (وأما السائل فلا تنهر) حيث يعلم العليم الخبير بحال السائل فلا يجوز أن تزيده ذلاً على ذله، فنهى بقطع جازم عدم نهر السائل أياً كان شكله ومكانته، فإذا نظرنا إلى اقتصاد العولمة كما سبق الحديث عنه فهو يشير إلى تحكم فئة رجال المال وأصحاب الأعمال فى حركة العالم كله. ينظرون إلى مزيد من المال وكثرة من الأعمال على حساب الغالبية المحتاجة اللاهثة إلى قوت البطون فاقدة كل شيء مقابل ذاك الشيء الذى لا يصبر عليه طفل ولا شيخ ولا شاب، فبالتالى تصبح النظم الاجتماعية تحت بصر ونظر أصحاب الأعمال والأموال يقلبونها وفق رغباتهم ويحولونها وفق حاجاتهم حتى تزيد من عائد أموالهم وتؤكد استمرارية أعمالهم، غير واعين بما يدمرونه من قيم ونظم إجتماعية لتلك الجماعات أو لهذه الشعوب.

وكان لابد أن تتأثر الحياة الاجتماعية بهذا الاقتصاد المتعولم وإن جاز التعبير أن نطلق عليه المتموج، وقد تأثرت فعلاً الحياة الإجتماعية بنمطها إلى أبلغ درجة يمكن أن ننظر إليها أو نتوقعها، بل لقد كانت من ضمن أهداف

الاقتصاديين العالميين أن تتغير الحياة الاجتماعية كمحور لعملهم، وبالتحديد إلغاءالطبقة المتوسطة فى معظم المجتمعات النامية وأعادتهم إلى وضعهم الاجتماعى قبل الحراك التحررى للثورات الوطنية التى قامت فى معظم دول العالم الثالث من أجل الحرية والاستقلال، ومجموعة مبادئ هددت الاستعمار فى عقر داره، وأرهبت رجال الاقتصاد والأعمال فترة طويلة من الزمن وكثير من الدول استطاعوا أن ينظموا صفوفهم، ويستعيدوا قوتهم ويغيروا هجومهم الاستعمارى من الحرب على الأرض إلى الحرب على البطون والعقول وبذلك يريحوا أنفسهم من جراء تيار القنابل والمدافع ويستريحون من أدعياء الحرية والاستقلال، ومن ثم يمكن اجمال القول بالنسبة للعولمة اجتماعياً أن الفئة الاقتصادية القليلة أصبحت تملك تغيير أوزان القيم الاجتماعية لدى العديد من شعوب العالم وحولتهم إلى النظم الاجتماعية التى تحقق لتلك الدول طموحاتها فى المستقبل، وأفسحت مجالاً عظيماً لتغيير أنماط الحياة الاجتماعية فى المأكل والملبس، وزادت على ذلك حتى وصلت إلى الأفراح والأحزان، واستطاعت بفكر وتخطيط أن تصل إلى التعليم والمدرسة، وبذلك امتلكت ناصية التغيير الاجتماعى الحقيقى الذى يمكن من خلاله وبعد فترة وجيزة أن تكون تلك الدول الاقتصادية العظمى هى صاحبة التعليم بكل مقدراته فى الدول كلها أو معظمها، ومن هنا تصبح النظم الاجتماعية التى كونت الهوية الثقافية للمجتمعات فى أيديهم يحولونها إلى قبلتهم فى الوقت الذى يرونه مناسباً لأهدافهم وخططهم.

ويمكن القول أن العولمة اجتماعياً تمكنت من تغييب الوعى الاجتماعى لدى الشعوب الثائرة من أجل حريتها واستقلالها، مقابل الحصول على عمل من أجل المأكل والملبس والمسكن وحتى تهرب تلك الدول من شبح البطالة التى باتت تهدد الأمن الاجتماعى لكثير من الأفراد والجماعات، وبالرغم من كل ما يقال أو يشاهد فإن المستوى الاجتماعى الحقيقى لا يحقق الحراك الاجتماعى المتوازن

فى اتجاه تصاعدى يحقق للمجتمعات النامية الخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب التقدم الحقيقى وليس التقدم الإستهلاكى الذى أغرقت به الدول التى تملك ناصية الاقتصاد، حتى ينزعج البؤساء من الإغراق الترفى وتتمزق نفوسهم رغبة فى الحصول على تلك المنتجات الإستهلاكية وعدم قدرتهم شرائها، أليس المطلوب هو ذاك التمزق النفسى الذى من أهم نتائجه السحق الاجتماعى والظلم الطبقي؟ تلك هى اجتماعيات العولمة للفقراء، كما يتوقع خبراء الدراسات المستقبلية زيادة المشاكل الاجتماعية والأمنية فى الدول النامية إذا استمرت تلك الشعوب تمنى نفسها بأحلام اليقظة عن نعيم العولمة ورفاهيتها، ويؤكدون بأن ٢٠% من سكان العالم سوف يعيشون فى مستوى المعيشة اللائق والمحترم، و٨٠% من سكان العالم سوف تسعى العولمة إلى إلهائهم عبر وسائل الثقافة الاستهلاكية حتى يكونوا دائماً مقيدون بدفع فاتورة الدين الذى أكلو طعامه وشاهدوا أفلامه حتى يصبح الدين ذل بالنهار وهم بالليل، وهذا يعنى عدم القدرة على التفاعل نهاراً الذى جعله الله معاشاً، ولا نوماً قريراً ليلاً، وبالتالى ينهك ليل نهار، ولا يجد أمامه غير أحضان الدول التى عولمته وعلمته كيف يترك قيمة الاجتماعية مقابل لقمة عيش، وكسوة جسد وخندق نوماً، فلا يمكن لذلك يستمر طويلاً لو استطاعت التربية أن تتمسك بالأصالة وتحمى الهوية وتبعث الأمل فى العمل.

ظاهرة التغيرات العالمية إلزام أم اختيار؟

إن أصحاب العولمة وروادها والمنتصرون لها يؤكدون حتمية العولمة بإدعاءات يملكون ناصية حجتها تحت أسماء يحتاجها كل فرد وكل شعب مثل الحرية وبالمنطق على أى مذهب كان هذا المنطق من يرفض الحرية، وقد قال الشاعر أبو القاسم الشابى:

وللحرية الحمراء باب ∴ بكل يد مضرجة يدق

فإذا كانت الحرية مطلباً حتى لو أريقت من أجلها الدماء فكيف وبأى عقل ترفض وهى تقدم منحة لا ترد، أليس من الواجب تقديم آيات الشكر والعرفان بالجميل لهذه الفئة التى قدمت كل ما تملك من أجل شعوب العالم لكى تأكل بسهولة ويسر، وتشرب بكل أنواع الطاسات شراباً يسر الشاربين، ويقدمون بالجملة وبدون تفصيل الرفاهية الإنسانية، تلك أخلاقيات أصحاب العولمة، أفليس من العقلانية أن نقبلها؟

إذا من الممكن جداً أن يشيع الاعتقاد بأن ظاهرة العولمة حتمية وإلزامية ولا مفر من قبولها ولا اختيار لأحد بهذه الصورة المغلفة الجميلة فى رفضها، حتى تستقر فى وجدان الشعوب النامية، إن العولمة جزء لا يتجزأ من حركة الحياة وطبيعتها، ويصبح من العسير الحياة بعيداً عنها أو تركها وأخذ جانب محايد.

ونحن مهما انخفضت إيجابياتنا لا نرفض العولمة ذات الشق الإنسانى ونقول للجميع بكل ثقة نحن نقبل العولمة إلتزاماً أخلاقياً لجماعة الخير والسلام بشرط أن تكون هذه المبادئ واقعية وليست شعارات براقة ذائقة، وحفرة ما كره للجماعة النامية نحو التقدم.

ولكن إذا كانت العولمة عولمة حضارة بعينها أو ثقافة مجموعة من الدول المتقدمة اتفقت فى جنح الظلام على نشر ثقافتها على كل الأمم وكافة شعوب الأرض وهذا يؤكد المحو الثقافى للحضارات الإنسانية والإختلاف الجوهرى فى حركة تقدم الإنسانية حتى تتكامل وتتلاقى بروح التسامح والتكافل الواعى للتقدم الإنساني.

فمن المؤكد أن حضارات العالم القديمة استطاعت من خلال الأخذ والعطاء أن تتفاعل بإيجابية نحو الحب والخير والجمال، وقدمت بسلام كل الأمان للشعوب دون طغيان أو ظلم.

ومن ثم اتضح لنا من فكر العولمة الذى مجمله فرض السيطرة على ثقافة الأمم بكل الوسائل حتى تكتسح العالم بقوة الاقتصاد وتأثيره على آليات حركة الإنسان، ولا يمكن قبول هذه الظاهرة كظاهرة حتمية. فنحن نؤمن بأن التخلى عن القيم الإنسانية القديمة تبديد لحركة المستقبل وفقد للسيطرة على تحقيق هدف قومى يجعل علم كل دولة مرفوع كهامات المنتصرين فى معارك الشرف.

ولا يصح مطلقاً أن نقول حتمية العولمة حقيقة فإن ذلك القول فقط دون اتخاذ أى فعل يؤكد فقد ألمقاومة الإنسانية للحفاظ على الحرية الإلهية الممنوحة لكل فرد على الأرض، هو قول ظالم تكون نهايته الهزيمة والتسليم.

فنحن لا نقول مطلقاً أن اختيار العولمة فرض واجب والإلتزام به هو الخلاص من عذاب الأرض ونكبل الأجيال القادمة بذلك الفكر، فنكون أمام مغالطة قانونية ومسئوليه جنائية لأجيال المفروض أن نكون ملتزمين أمامها بتوفير كافة سبل الحرية واختيار ما يناسبهم من طرق الحياة التى لانعلم أساليبها وتقنياتها وأهدافها وغاياتها.

التغيرات العالمية للعولمة والسياسة

بعدما يقرب من قرن إلا قليلاً ظهرت فيه بقوة السلام وثورات الشعوب كل ما كانوا يتمنون من اشتراكية وديمقراطية وعدالة إجتماعية لكل الطبقات دون تميز بين الجنس أو اللون، باعتبار أن الأب الأول للعالم واحد، ولا يجوز تقسيم الأفراد إلا بما يقدمون من خير وحب للجميع.

إلا أنه مع ظهور فكرة العولمة فى العالم، وقد بدأت تظهر فى الأفق كحركة مضادة هدفها اقتلاع كل ما حققته ثورات التحرير ودعوات الديمقراطية. وينظر بعض السياسيين إلى قتامة المستقبل الذى سيكون صورة من الماضى المتوحش للاستعمار الرأسمالى فى شبابه إذا ما سارت الأمور على منوالها الاقتصادى المتعولم، وسوف تتحول الديمقراطية التى كانت أمل الشعوب كلها إلى دكتاتورية العولمة وذلك فى ضوء ما يروج له منظرو العولمة من أفكار وتنظيمات وسياسات، فقد دأب المنظرون على اطلاق تعميمات ذات طابع غير ديمقراطى ويتسم بالشمولية وغير مبرر علمياً، وأصبحت قضايا الشعوب الفقيرة لا تؤثر مطلقاً فى عقلية أصحاب سياسة العولمة منطلقين بأفكار غريبة عن المنطق الاجتماعى المعتدل، مثل (أن احتياجات الفقراء أصبحت عبئاً لا يطاق) بالرغم من أن الثورات السياسية فى فرنسا وأمريكا وآسيا وأفريقيا قامت على عاتق الفقير من أجل حريته وتحرره من قيود السياسة الظالمة.

وعادت الدول الرأسمالية المتعولمة تؤكد أن المساعدات والمعونات التى تبعث بها للدول الفقيرة لها الآن ما يبررها، أو القول أن على كل فرد أن يتحمل قدراً من التضحية حتى يمكن كسب المعركة فى حلبة المنافسة الدولية والأكثر من ذلك إنحرافاً عن السياسة الديمقرفراطية التى من أهدافها أنها تكبل الحرية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب هو القول بأن شيئاً من اللا مساواة بات أمراً لا مناص منه.

وقد وجدت هذه الأفكار السوداوية انعكاسات واضحة فى السياسات الدولية خاصة بعد أن خضعت كثير من دول العالم الثالث الرأى ومشورة أصحاب رءوس الأموال خوفاً من تهديداتهم المستمرة بتهريب رءوس أموالهم إلى أماكن أخرى مالم تستجيب الحكومات لمطالبهم، وباتت هذه المطالب تمثل قوة واضحة

على الشعوب من تلك الحكومات لتقديم العديد من التنازلات المستمرة على حساب الشعوب وحرياتها التى حاربوا من أجلها.

ومع انتشار فكر العولمة ظهرت علاقة قوية بين الاقتصاد والسياسة وروج مروجو قيم العولمة أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الديمقراطية والسوق وأن طرفيها متلازمان لا يفترقان، حيث يرون أن الديمقراطية تتطلب السوق الحرة، وأن السوق الحرة تتطلب الديمقراطية، ولا شك أنهم بذلك يحاولون بكل ما يملكون من قوة اقتصادية أن يضعوا الحكومات وسياساتها تحت سيطرتهم الكاملة دون النظر إلى متطلبات الشعوب أو رؤية لمستقبلهم وأمنهم القومي.

وليس غريباً أن نرى بعض من الدول رفعت يدها عن الحياة الاقتصادية لشعوبها تحت دعوى العولمة بأن (السوق ينظم نفسه بنفسه) ولا شك أن هذه الدول أسرعت فى تدمير استقرارها الاجتماعى وأمنها القومي.

وأفضل مثال على ذلك تفكك الإتحاد السوفيتى وانهياره السريع.

وبالرغم من هوجاء العولمة وشراستها إلا أننا فى مأمن ضد غوائلها إيماناً بأن الهوية الثقافية التى تحتم التكامل الاجتماعي، بكل صوره وألوانه جعلنا نتمسك بالممارسة الديمقراطية الحقه تحت كل الظروف حتى نبتعد عن خطر سياسة العولمة وما تمليه من قهر وعبودية للشعوب التى تخلت عن الديمقراطية وسمحت لنفسها بالاستجابة لتعليمات القوى الاقتصادية العالمية دون مراعاة لظروف شعوبها وآمالهم وطموحاتهم.

ولا يفكر أى من الخبراء السياسيين أن الفترة القادمة هى فترة التكتلات السياسية لكل الدول الفقيرة والنامية والمتقدمة وهى أحد المخارج الأساسية والرئيسية للحماية المؤقتة من هجمة العولمة السياسية، ولن تستطيع أى من الدول أن تقف فى حلبة الصراع السياسى منفصلة عن الآخرين أو تستمر طويلاً منفردة دون

الاتحاد مع غيرها. ولكن البوادر تبشر بذلك فالتكتلات الإقتصادية التى ظهرت فى كثير من القارات هى بدايات حقيقية للاتحادات السياسية حتى يمكن لهذه الدول أن تضمن استمرار بقائها بنفس القوة التى تمتلكها الآن وإلا فسوف تنهار سريعاً حتى ولو لم يغزوها أحد عسكرياً، لأن الفكر العولمى يحمل فى طياته الغدر السياسى للدول الفقيرة والنامية، وبالتالى فلا بد من الاتحاد على أى شكل من الأشكال الاتحادية حتى يمكن لشعوب تلك الدول أن تحافظ على بقية الآمال التى تحملها الديمقراطية لشعوبها.

ولا يمكن لأى عالم سياسى أن ينكر التحالفات الاستراتيجية بين الدول ضماناً للحماية الآمنة من الهجمات التنافسية الشرسة لأفكار العولمة الاقتصادية التى من أخطر إنعكاساتها خلخلة الموقف السياسى لأى دولة حتى تستطيع أن تحقق فيها غزواً اقتصادياً طويل الأمد وبأقل وسائل ممكنة وتلك قضية سياسية استطاعت مصر أن تتعامل معها بروح قوية وأفكار وطنية ورؤية استراتيجية منطلقة من عدم تحقيق أى خسارة للمكاسب الثورية للشعب وبدون أى تطاحنات مع القوى الاقتصادية الكبرى وأمكن برؤية القيادة الواعية المستندة لخبرة أهل العلم أن تسير شامخة رافعة الرأس فى الوقت الذى طاحت فيه العديد من سياسات الدول الأخرى التى أسرعت الخطوات فى الدخول أو الهروب من فك العولمة السياسى وهذه مصر دائماً أبداً كنانة الله فى الأرض.

التغيرات العالمية للعولمة فخ أم منح

مع نهايات القرن العشرين، وزيادة أنصار قضية العولمة باعتبارها أحدى الحلول المطلوبة لإنقاذ البشر من الفقر والحاجة إلى أبسط الآلات والأدوات الاستهلاكية، تم الاتفاق على إزالة الحواجز الجمركية أمام منتجات الدول لتحقيق مزيد من السعادة لهؤلاء الفقراء، وما لبث أن انتهى القرن العشرين وأقبل القرن

الحادى والعشرين حتى ظهرت تحديات العولمة من خلال إفراز متغيرات متعددة فى عالم سريع، وكذلك اكتساب صنعة العولمة أبعاداً جديدة وعديدة أصبحت تشكل خوفاً لدى تلك الشعوب التى كانت تطمع فى خير العولمة وفتحها لآفاق جديدة، الجميع يتطلع إليها، الجميع يستبشر خيراً منها.

ومن أهم فتوحات العولمة تلك التكتلات الإقليمية بين الدول المتجاورة التى تهدف إلى إنشاء سوق مشتركة بينها لحماية منتجاتها وإزالة العوائق التى تقف ضد صادراتها وعند ذلك والأمر جيد ومطلوب ولا ضرر منه ولا ضرار، وما لبثت تلك التكتلات أن بدأت فى تكوين تحالفات لشركات عملاقة تهدف إلى توسيع أسواقها عالمياً، وأصبح من أهدافها إبتلاع أكبر قدر من السوق العالمية من خلال ما تمتلكه من قدرة تنافسية هائلة.

ومن خلال غفلة الشعوب النامية، وحاجتها الملحة لإشباع حاجات أساسية ظنوا أن العولمة فتح للخيرات، وسرعة ميقات غلق أبواب الفقر التى أوصلت العديد من الشعوب إلى حاف الممات، ولم يعلموا أن هذا الفتح فيه مالا يحمد عقباه، ولم يكن بسهولة منهم، أن تقع تلك الشعوب فى هذا الفتح لولا سيطرة الإعلام العالمى على عقول شعوب تلك الدول.

وقد استطاع من يملك وسائل الإعلام القوية أن يرسمه من خلال الطابع الدعائى والسطحى للفهم الحقيقى لظاهرة العولمة مما أكسبها نزعة إنسانية كانت الشعوب من أمس الحاجة إليها بعد طول عذاب بويلات الحروب العالمية والحروب الدفاعية وآخرها الحروب الباردة، ولا شك أن الصورة التى رسمها لنا أصحاب قضية العولمة فى الطابع الدعائى لها أنها صورة لمستقبل أفضل دون أن يشيروا إلى أن هذا المستقبل هو عودة للماضى السحيق للرأسمالية، وتدمير لما حققته الطبقة العاملة والوسطى من مكتسبات، وليس الخوف من العولمة فى زيادة البطالة من خلال الاعتماد على الآلة والأدوات التكنولوجية،

ولا من انخفاض الأجور وتدهور مستويات المعيشة وتقلص الخدمات الإجتماعية الضرورية التى تقدمها الدول، ولكن الخوف كل الخوف هو حصر دور الحكومات فى حراسة النظام الحاكم فقط وقصر دوره على دعم الوزارات السياسية ذات النمط السيادى مثل وزارة الدفاع والخارجية والداخلية منطلقين من أن بقية الوزارات خدمية كانت أو إنتاجية عليها أن تتفاعل مع آليات الحركة العالمية، وأن تقدم ما يمكن من خلال المتاح، وأن تترك ملامح الحياة الاقتصادية والإجتماعية وفقا لما تمليه الظروف الإقتصادية باعتبارها عنصر الضغط القوى فى تيسير الأمور.

ومن هنا يمكن القول أن فتح العولمة حقيقة لا يمكن إغفالها ولكن يتبقى سؤال مهم من شعوب الأرض دون النظر إلى الجنس أو اللون فهذا فتحاً نحن نرحب به ونفتح له الذراعين والقلب لاستقباله.

ولكن إذا كان ذلك الفتح لفئة محددة وجماعة معينة، وتجميع ما فى أيدى الفقراء لتحويله إلى أيدى الأغنياء لأنهم هم الأحق بالحياة وبالعيش الناعم فلا فتح بذلك أبداً، ونقول للعولمة تبت يداك أيتها العولمة الخبيثة.

ونحن نرحب بافتتاح عالمى تكون أهدافه المساواة بين إنسانية الإنسان العالمي، وأن يعطى من يملك لمن لا يملك، وأن يقدم الغنى كل إمكاناته لإسعاد الفقير دون ذل أو مذلة لفقره.

ونحن ندعو من الأعماق أن تسود أرجاء المعمورة المشاعر الإنسانية للقضاء على المرض والجوع والجهل حتى لا تكون شعوب الدول النامية مسرحاً للمشاهد الحزينة لأصحاب الشركات العملاقة، وحتى لا تكون العولمة فتحاً لتلك الشعوب ينبهرون بها علينا أن نقدم الحقائق واضحة وبشكل موضوعى لكى تصحوا الدول النامية من غفوتها وتنهض من كبوتها، وتتجمع فى أى شكل

من الأشكال بقوة، وتسارع حتى لا تكون فريسة لذلك الفتح الذى فتح بأذرع قوية للنيل منه، والقضاء على بقايا قوته.

ولن يكون ذلك إلا من خلال الإيمان القوى بالأصول والجذور الحضارية التى أصبحت خطراً يهدد فكر العولمة وذلك الإيمان لابد أن يتبعه العمل الجاد المثمر من أجل البقاء الشريف الذى يعتمد على الذات والقوة التى تمتلكها البلاد. وأن نفخر بمصريتنا وعروبتنا ومسيحيتنا وإسلامنا فى وحدة واحدة لا يستطيع أصحاب العولمة أن يخترقوها أو ينفذوا من خلال طلائهم من فتح العولمة ونعرف تماماً فخه ونحطمه.

التغيرات الفعلية للعولمة والتربية

إن أكبر أنواع التحدى الحقيقى للمجتمع المصرى والمجتماعات النامية كلها فى عصر العولمة هو اللحاق بركب العالم المتقدم، والسير فى توازى معه والعمل بكل القوى حتى لا يتخلف عن هذا الركب، لذلك تعمل المؤسسات المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية على محاربة التخلف بكل صوره وأشكاله، وقد احتلت قضايا المحاربة والتصدى مكان الصدارة من خلال التفكير العلمى الواعي، والجهد المخطط وانتقل هذا التفكير من درجة العاطفة السلبية إلى درجة الموضوعية الإنتاجية.

وأثرت العولمة بقضاياها المتعددة والمتسارعة والمتشابكة والشائكة على صورة العلاج الوقائى من خلال التربية بحيث لم تعد هى الصورة الفردية القديمة بل أصبحت فى صورة جماعية، كما انتقلت من العفوية الموقتة إلى التخطيط المرسوم، ومن الوثبات والموجات إلى الدفع المنتظم.

ولا شك أن التصدى العلمى لمشكلات العولمة يقع بصورة أعمق على التربية بإعتبارها أفضل طريق للتقدم وأيسر حل لكل مشكلة تعترض سبيل التقدم

فى المجتمع السريع التغير ويزيد من أهمية التربية فى عصر العولمة نوع المشكلات وعدم الجزم بعددها ومستوياتها ونتائجها، وبالتالى فلا يمكن إعداد برامج علمية لعلاج تلك المشكلات حيث أنها مشكلات غير متوقعة وهذا التحدى الحقيقى فى عصر العولمة.

ولكن بالرغم من التحدى الكبير والمشكلات العاتية فالتربية بمخلصيها ورواداها وأهل الخير والخبرة بها قادرون على السير فى طريق الإصلاح وفتح أبواب الأمل على مصراعيها للوقاية التامة من آثار العولمة السالبة والعلاج التام لمشكلاتها الناتجة عن تسارع أطماعها وسوء أهدافها.

ولا يمكن إنكار العلاقة بين التعليم والعولمة حيث يعتبر التعليم من أهم الوسائل التى تعمق الديمقراطية فى المجتمع والعولمة تسعى حثيثاً للإنقضاض على الديمقراطية التى دفعت فيها شعوب العالم كل غال ورخيص.

ولذلك لا يمكن إنكار التربية فى الحفاظ على شكل ومضمون الديمقراطية من غزوات العولمة الظاهرة أو المتخفية، وللمؤسسات التربوية فى هذا الشأن دوراً هاماً بل فى غاية الأهمية حتى يمكن أن تستمر مسيرة الديمقراطية فى مجتمعات تقوم على الحرية والمساواة والإخاء وعلى احترام الذهن ونقد الرأى بالحجة الدامغة والفكر السليم، ولا يمكن أن توجد ديمقراطية فى أى مجتمع بدون تربية إذ أن الفصل بينهما يؤدى إلى فشل الديمقراطية وإلى أن تتحول إلى مجرد عبارات وألفاظ لا معنى لها.

وممارسة القيم الديمقراطية كسلوك أمر لا يتأتى من خلال الكتابات النظرية أو الشعارات الثورية، إنما يؤتى من خلال ممارسة عملية.

وأهم علاقة بين الديمقراطية والتربية هى التمتع بالخدمات التعليمية، وضمان تكافؤ الفرص واضطرادها باستمرار، ولذلك نصت عليها الدساتير كحق

أساسى من حقوق الإنسان أياً كان موقعه الجغرافي، وضرورة المرونة الاجتماعية تسلم الحراك حتى يصعد من يملك مقومات الصعود بما يملكه من قدرات عقلية وإجتماعية.

ولا أظن أن العولمة تتيح كل ذلك بسهولة ويسر، ليس عرقلة لمسيرة الديمقراطية بقدر ما هو سيطرة على عقول الشعوب والعمل على تحريكها في الاتجاه الذى يحقق لأصحاب العولمة ارتيادها بسهولة وبدون عناء، وقد قال كرومر الإنجليزى فى أحد خطاباته أبان الاحتلال العسكرى للهند ومصر مقولة انطوت على أهداف العولمة الحديثة ولكن بطريقة أكثر غباءً من ذكاء العولمة فقد قال كرومر (أحرص على تجهيل الشعب، فقيادة ألف ألف جاهل أسهل بكثير من قيادة متعلم واحد) ولذلك كانت من أهم أهداف القوات التحريرية فى النصف الثانى من القرن العشرين نشر التعليم وتوسيع قاعدته.

والجدير بالذكر أن الهدف القومى للقضاء على الأمية كخطر داهم على مستقبل الشعوب من أهم الأهداف القومية للوقاية من شبح العولمة والوقوع فى فخها الجاهز للغدر بالشعوب النامية.

ولا أعتقد مطلقاً أن الشعوب النامية سوف تسلم نفسها فريسة للعولمة وتدخل طواعية دون مقاومة لشباكها، ولن يكون ذلك بالمعنى الحقيقى إلا من خلال تربية ذات أسس وقواعد جديرة بتعميق استراتيجية أصالة الثقافة الوطنية، والقدرة على جعلها هدف لكل مواطن، ومن هنا تصبح عمليات التربية من أقوى الأسلحة المدمرة لخطر العولمة والتى نعلم تماماً بخبرة العراقة كيف ننمى مؤسسات التربية ونعتمد عليها فى التنمية الحقيقية خاصة من خلال المناظرة المستقبلية التى سوف تتغير فيها القياسات القديمة كلها وتصبح هناك قياسات جديدة ومتجددة للغاية لا تصلح معها إلا القوة البشرية الواعية والمدربة على التفاعل مع كل التغيرات السريعة بحيث تملك مقومات الابتكار والإبداع والتجديد

المستمر للوصول إلى الأفضل دائماً. وأصبحت من ضرورات التربية فى عصر العولمة الوصول بالأفراد فى كل المجتمعات إلى عدم الرضا بالواقع إذا كان فى الإمكان تغييره لما هو أفضل وأكثر يسراً.

والإرتباط الأكثر من ذلك بين التربية والعولمة. بمفهومها الإنساني، أن التربية أصبحت من أهم الركائز الأساسية لبقاء القوة السياسية والاقتصادية للمجتمع، ولا شك أن القوة السياسية والاقتصادية هما جناحاً طائرالعولمة الحديثة وهما الهدف الأسمى الذى تسعى كل شعوب إلى تحقيقه.

ومن هنا نؤكد أن التربية هدفاً للعولمة، وأن التربية وسيلة للعولمة على أى شاكلة كانت تلك الأهداف، فإذا كانت للسلم فالتربية قادرة على تحقيق ذلك، وإن كانت لغير ذلك فأصحاب العولمة قادرين على تحويل الهدف والوسيلة إلى غايتهم المنشودة.

التغيرات العالمية للعولمة والإدارة

لا يستطيع أحد فى شرق العالم أو غربه أن ينكر تأثير العولمة على الإدارة بمختلف مستوياتها من الإدارة العليا حتى إدارة المدرسة والمصنع بل وأقل من ذلك وهو إدارة المنزل فى القرية الهادئة البعيدة عن ضوضاء وصخب المدينة الكبري.

وهذا يؤكد حتمية التعامل الواعى مع ظاهرة العولمة فى كل صورها وأشكالها وإذا أكدنا أننا لا نرفض العولمة المعرفية والاستفادة بالتقنيات التكنولوجية المتقدمة من أجل رفاهية الإنسان وكأمل نسعى إليه، فهذا شيء لايقبل الخلاف أو حتى النقاش فيه.

ولكن حين يكون الأمر بالنسبة للإدارة المدرسية متعلق بشقين مختلفين تماماً ومتناقضين يكون الأمر جد خطير ويحتاج من أهل الخبرة والفكر والرأى أن يتحاوروا بهدوء، ويقدموا أسلوب عمل مناسب يحقق للإدارة القدرة على الاستفادة بإنطلاقات العولمية المعرفية والوقاية من ذبح الهوية الثقافية على أعتاب تلك العولمة، فالإدارة المدرسية فى حاجة إلى أن تساير عصر العولمة، وهذا أمر إلزامى لاخيار فيه، ولا يقبل مطلقاً أن تحتفظ الإدارة المدرسية بتقاليدها وعدم مسايرة الحراك المعرفى منطلقة من أصالتها والعمل على الحفاظ عليها وفى ذات الوقت تخشى من أن تلك العلوم والمعارف بالرغم من أنها معنويات وغير محسوسة إلا أن أداتها الآلة والمادة، وفى المادة يأتى الكلام ويقف العقل مذهولاً إعجابا... يجوز!! استنكاراً لحالنا وما نحن فيه.. يجوز!! ولكن الجواز الأول يسمح للجميع بمزيد من الحركة والتفاعل للوصول إلى تلك الدرجة سعياً لمزيد من العمل للوصول إلى التوازى معها، ولكن الجواز الثانى خطر على النفس لأنه يحطم العمل ويفقده القدرة على التفاعل.

وليس بعيداً عن نظرنا ما تسعى إليه بعض إدارات المدارس الخاصة فى الحصول على موافقات عولمية حتى تستطيع أن تجذب إليها أكبر عدد من ذوى السلطة والجاه باعتبار أن هذه المدارس حصلت على درجة الجودة العالمية أو ما يسمى بالإيزو ٩٠٠٠ أو ٩٠٠١ أو ٩٠٠٢ فإن هذه الايزوا تعنى أن تلك المدرسة عالمية أو متعولمة أو تساير ركب العولمة فى تقنياتها وأدواتها ومعداتها، وبالتالى معلميها ومناهجها ويبقى السؤال هل تلميذ هذه المدرسة سوف يعيش فى البيئة الثقافية التى يعيش فيها بقية أقرانه؟ أم نعود مرة أخرى إلى أنه سوف يكون من طائفة المعجبين والقادرين على التحرك للوصول بالمجتمع الذى نعيش فيه للمجتمع الذى تعلم من خلاله، أم يكون من طائفة المستنكرين والرافضين لمجتمعاتهم وبالتالى تكون تلك الفئة أو الطائفة التى كان أملنا فيها

لتحسين الأحوال والإسهام فى درجة التقدم والنمو هى نفسها معول الهدم والتحطيم.

تلك قضية الإدارة المدرسية التى نحاول بكل جهد أن نجد لها مقياساً للعمل يحقق لها المعادلة الصعبة بسهولة ويسر ودون تعسر مطلقاً أو تردد لفترة وجيزة من الزمان المتسارع.

إن دور الإدارة المدرسية أصبح فى غاية الخطورة مما يتطلب وبسرعة إعادة هيكلة قوانينه ونظمه ليكون قادراً على التفاعل الإيجابى مع عصر العولمة ويعمل بعقلانية موضوعية للاستفادة من تكنولوجيا المعرفة المتعولمة ويتمسك بهويته الثقافية وتراثه الذى حفظ لهذه الكتابة سلامتها وأمنها، وللأمة العربية أهدافها العليا التى أصبحت شوكة ماسية فى حلق العولمة الخبيثة.. هذا أملنا.

التغيرات العالمية للعولمة والفصل الدراسي

كل ما سبق الحديث عنه لم يعد خيالاً فى أفكار أصحاب قضية العولمة ولكن أصبح واقعاً ملموساً للجاهل قبل العالم، وتصبح الدول النامية مسئولة مسئولية كاملة أمام ضميرها الإنسانى فى أن تزيد المتعلم وعياً وإدراكاً بخطورة تحديات العولمة، وأن تأخذ بيد الجاهل ألف مرة لأنه أسهل فريسة للعولمة حيث يمكن بسهولة أن تبهره العولمة بأضوائها ولذاتها وتأخذه فى شباكها.

والفصل الدراسى مهما صغر أو كبر فى العدد والإمكانات وفى البيئة والمكان فهو عالم بذاته فيه العديد من الاختلافات من حيث المستوى الاقتصادى والاجتماعى والعقلي. ولا يمكن مطلقاً توحيد هذا العدد وتشكيله فى قالب واحد، لأن ذلك يعنى إلغاء الفروق الفردية، وتدمير القدرات الإنسانية وحرمان الوطن من فضلهم.

وبذلك يعتبر الفصل أحد خلايا العولمة إذا جاز لنا التعبير فـــى أن وحـــدة الإنسان فى أى مكان هى أحد وحدات مجموعة العالم الإنسانى العالمي.

والأخطر من ذلك أن أصحاب العولمة الكبار ينظرون إلى الفصل الدراسى أكثر مما ينظر إليه قائده وهو المعلم، وبالتالى هم يدخلون من حيث أخطأ المعلم، أو من حيث لا يقدر أو يقدم، من حيث يقف حائراً.

فهم ينتظرون فشله، يأملون هزيمته بل يسعون إليها لأنهـــا أســـهل مـــدخل للوصول إلى عقول هؤلاء التلاميذ الذين يمثلون المستقبل المشرق للعولمة، ومن هنا كانت الوقفة لمعرفة الأصول الفنية لإعداد معلم عصر العولمة مقتنعـــين أن كليات التربية التى قاربت المائة مازالت تدرس بطريقـــة العـــصور الوســـطي، وتطلب من خريجيها التعامل بفكر العولمة وتأمل قيادات الكليات فى أن خريجها هم الفئة المنافسة لغزو العولمة وسلبياتها، وهذا شيء ليس بالسهل بهذه الصورة التى نراها كلنا، ونحن أصبحنا نحتاج إلى إعادة هيكلة تلـــك الكليـــات ودمجهـــا وتكوين جهاز على أعلى مستوى لإدارة خططها المستقبلية، حتى يكون خريجها مقبولاً فى المجتمع المدرسي، وإلا سوف نجـــد وبالـــذات أصـــحاب المـــدارس الخاصة يفضلون اللجوء إلى معلمين من جنسيات أخرى تملك تقنيات العولمـــة، والأدهى من ذلك أنهم أقل أجوراً من أبناء الوطن.

كل ذلك يضعنا أمام مسئوليات وطنية وقومية لا مفر من التعامل معها بكل قوة ولا تصلح معها مطلقاً الأمانى والتمنيات السعيدة، والوقوف عند حد الكلام، فإن ذلك يهدد ويبدد المساحات الوطنية فى نفوس تلاميذ المستقبل.

علينا أن نعتمد على العقلانية الكاملة والموضوعية التامة فى إدارة العـــالم الصغير الذى يملكه المعلم ويستطيع أن يحقق فيه كل ما نرجوه من أمـــل فـــى أجيال الغد.

ولا شك أننا نملك القدرة ولدينا الخامة البشرية الممتازة التى لو أحسن استغلالها وتشكيلها بالصورة التى نرجوها لتحول الأمر إلى ما نرجوه.

ومعلم الفصل الدراسى فى عصر العولمة يحتاج إلى مزيد من إيضاح الرؤية فى عقله حتى يمكن أن يتعامل مع الواقع ولا يكون رفضه له غطرسة تفصل عقول التلاميذ عن الإستفادة منه أو يتحول المعلم إلى دمية أو خيال لا يقبله التلاميذ، وبالتالى يصبح وجوده عدم وبقاءه فناء وفعله مردود عليه.

نحن نحتاج إلى ملكة المعلم العقلية التى يمكن أن تسيطر على عقول التلاميذ بالفكر والانفتاح، لا بالتكبيل وقتل الجماح.

إن إدارة الفصل فى هذه الأيام تحتاج إلى قدرات خاصة يجب أن تكون متوفرة وبغزارة فى طلبة كلية التربية على اختلاف تخصصاتها حتى يكونوا قادرين على مسايرة التسارع ولديهم امكانات متعددة للانتقال السريع من موقف إلى أخر دون ملل أو تخبط فى المسيرة التعليمية.

لم تعد الإدارة التقليدية قادرة على وضع حواجز بين عقول التلاميذ وأفكار العولمة التى أصبحت قادرة على الاختراق فى عمق الفصل الدراسي، بل وأثناء إدارة المعلم لعقول أبنائه التلاميذ.

هذا يتطلب شكل وجوهر للإدارة العصرية العالمية من خلال الخطط الوطنية.